

تحليل العلاقة السببية بين الأنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009)

د . سلام الشامي*
جامعة كربلاء- كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

على الرغم من تباين الانظمة الاقتصادية الا ان هناك اجماعا واسعا على فاعلية دور التضخم في المسار الاقتصادي، وهذا التأثير يكون أعمق وأهم في الاقتصادات النامية ومنها الاقتصاد الليبي. تبني البحث خارطة طريق توضح العلاقة ما بين الانفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009). ومن اجل ارساء خارطة الطريق حاولت الباحثة تجربة عدة مداخل وصفية وكمية لتوضيح العلاقة المذكورة آنفا . ان النتيجة النهائية التي عكسها استخدام قياس السببية هي: ان الاثر الرئيس ينبع من الانفاق العام باتجاه الضغوط التضخمية في ليبيا من (1990-2009).
الكلمات المفتاحية : العلاقة السببية ، الانفاق العام ، التضخم ، الاقتصاد الليبي .

* البريد الالكتروني Dr_salam_Alshamy

مقدمة :

تمر بالعالم اليوم موجة من التضخم شملت الدول الراسماليه ، والدول ذات الاقتصاد المخطط، المتقدم منها والمتخلف، على الرغم من تباين الانظمة الاقتصادية التي تنتهجها تلك الدول ، لذلك فأن مشكلة البحث تمحورت حول وضوح هذه الظاهرة والتي بدت اكثر ثقلاً على كاهل الدول النامية لاعتبارات تتعلق بطبيعة الهيكل الاقتصادي لهذه البلدان وهي ساعية لتنمية مواردها ومحاولة الارتقاء بمستوى نشاطها الاقتصادي ومنها الاقتصاد الليبي، فلا مفر من تعرضها للموجات التضخمية مهما بذلت من جهد لتجنب استخدام الوسائل التمويلية التضخمية، وحيث ان الانفاق العام هو المتغير الرئيس الذي يعبر عن ممارسة الدول لدورها في الاقتصاد لتحقيق مهمة التطور الاقتصادي ولاسيما في الدول النفطية.

ارتكز البحث على فرضية مفادها "ان الانفاق العام لاسيما الاستهلاكي يمارس دوراً مهماً في تعميق حدة التضخم في الاقتصاد الليبي".

استهدف البحث دراسة الانفاق العام والذي يسهم في تحديد مدى نجاح الدولة في توظيف الامكانات المادية، في الوقت ذاته فان معدل التضخم يعد مؤشراً مهماً في الاداء الاقتصادي لاي دولة، من هنا اصبحت الحاجة ماسة لقياس هذه الظاهرة ومحاولة دراسة وتحليل دور الانفاق العام في تعزيزها او الحد منها. ومن الضروري مراجعة بعض الدراسات التطبيقية في هذا المجال التي تناولت موضوعي التضخم والانفاق العام ومن هذه الدراسات:

- دراسة الدكتور احمد بريهي علي حول التضخم بين متغيرات الاقتصاد الحقيقي والتحليل النقدي، حزيران 2011، المنشورة على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين والتي تطرق فيها الى اسباب التضخم واختلاف آثاره وتوصل الى هيمنة الانفاق الحكومي في العراق على خلق السيولة وقصور ادوات السيطرة عليها مع محدودية دور قطاع المال والتأثير الضيق لسعر الفائدة في الطلب الكلي جميعها تقود الى الاختزال في التنظير لحركة المستوى العام للاسعار واختيار ادوات السيطرة على التضخم حسب الفاعلية الواقعية لها.

- دراسة الدكتور محمد بن عبدالله الجراح حول مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية والمنشورة في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27 ، العدد الاول، 2011، والتي بحثت في اهم العوامل المسببة للتضخم في الاقتصاد السعودي خلال المدة (1970-2007) واطهرت النتائج ان السياسة النقدية تؤدي دوراً مهماً في التأثير بمعدل التضخم في الأجلين القصير والطويل.
- دراسة خليل عبدالكريم محسن محمد حول تطور حجم الانفاق العام وأثره بالتضخم في العراق للمدة (1990-2009)، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الانبار التي تناول فيها حجم الانفاق العام في الاقتصاد العراقي والزيادة في المعروض النقدي وتوصل الى ان الحد من ظاهرة التضخم لا تأتي من تخفيض حجم الانفاق العام بل تفعيل دور القطاعات الانتاجية ووسائل التمويل الاخرى ودور الانفاق الاستثماري.

1. الانفاق العام (Public Expenditure):

1.1: **الاطار النظري:** ان تحليل الانفاق العام وابرار دوره في الحياة الاقتصادية يقتضي توضيح مفهوم الانفاق العام ومكوناته الرئيسية، فالانفاق العام هو جزء من الانفاق القومي ويتمثل في المدفوعات كافة التي يقوم بها القطاع العام للحصول على السلع والخدمات اللازمة لقيامه بدوره المطلوب في الاقتصاد (جوارثيني، ص ص 230-231)، ويشير الانفاق العام المباشر الى السلع والخدمات التي تقوم الوحدات الحكومية المختلفة بشرائها إذ يعد الانفاق العام على هذه الموارد من السلع والخدمات المقياس لقيمتها الاقتصادية.

في حين تعني المدفوعات التحويلية (Transfer Payment) للحكومة اعادة توزيع الدخل القومي واصلاح الخلل الذي قد تسببت فيه آلية السوق، ولكنها لا تستنزف الموارد بل تؤثر فقط في عملية اعادة توزيع الدخل، فضلا عن ان الحكومة لا تستلم مقابلها اي مدفوعات فهي تشمل (التحويلات

النقدية الى الافراد، والمدفوعات الى منشآت الاعمال على شكل أعانات (Subsidies) لدعم الانتاج الوطني والفوائد المستحقة على الدين العام (أسامة الدباغ واخرون 2005، ص143).

يصنف الانفاق العام الى نوعين: يمثل الانفاق الاستثماري (Investment Expenditure)، وهو استثنائي في ظل النظم المالية التقليدية لكن استخدامه اصبح اكثر شيوعاً في الوقت الحاضر، ان الانفاق الاستثماري ضرورة مهمة لتحفيز النمو بسبب عوامل عدة من بينها الاختلالات الكثيرة التي تعرضت لها الاقتصادات المتخلفة والتي احبطت الاعتقاد ان الاليات العفوية (آليات السوق) يمكن ان تشجع التنمية الاقتصادية ويمكن ان ينتقل النمو هو الآخر دولياً بصورة عفوية عن طريق انتقال رؤوس الاموال الى البلدان التي هي بحاجة الى الاستثمار في المجالات الانتاجية (محمد نيربي، 1974، ص ص 691-693).

وبالتالي فان ضرورة توزيع الاستثمارات بين القطاعات بطريقة مناسبة وبما ينسجم مع الامكانات التمويلية للبلد وضرورات التنمية فيه اضفت على هذا النوع من الانفاق اهتماماً متزايداً.

اما النوع الثاني فهو الانفاق الاستهلاكي (Consumption Expenditure) ويمثل انفاق الدولة على الخدمات المختلفة مثل الصحة والتعليم والتأمين الاجتماعي فضلاً عن الأعانات التي تقدمها الدولة وحماية بعض المشروعات الانتاجية من المنافسة الأجنبية، إلا أن هذا النوع من الانفاق قد لا يعد حقيقياً في جزء منه اي لا يترتب عليه طلب حكومي مباشر على السلع والخدمات كما هو في حالة الاعانات ودعم الاسعار، في حين ان الجزء الأكبر يترتب عليه طلباً مباشراً على السلع والخدمات ويشكل الجزء الأكبر من الانفاق الاستهلاكي، ومن الجدير بالذكر ان بعض هذه النفقات مثل الانفاق على التعليم يعد استثماراً في العنصر البشري وله دور مهم في تعجيل التنمية الاقتصادية (محمد عجمية واخرون، 1983، ص140).

من خلال هذا العرض المفاهيمي للانفاق يمكن استعراض اهم التطورات النظرية التي فسرت ظاهرة تزايد الانفاق العام، فقد عالجها الاقتصاديون في دراساتهم، فظهرت الكثير من المساهمات التي حاولت ان توضح أهميته وأسباب تزايد، ومن اهم الاقتصاديين الاقتصادي الالمانى (Wagner 1961)، الذي وضع فرضيته حول التزايد في حجم الانفاق الحكومي وتبريره بالتطور

الاقتصادي معززاً رأيه هذا بعوامل عدة منها تعقد الحياة الاقتصادية والاجتماعية مع التطور المتزايد الذي يصاحبها في عدد السكان والحاجة المتزايدة الى التوسع في الخدمات العامة والتي تتمتع بمرونة عالية بالنسبة للدخل القومي مما يدفع الى التزايد في انفاقها، وبالتالي فان تحقق الفرضية التي جاء بها فاكنر تقتضي ان تكون المرونة الداخلية للانفاق العام أعلى من الواحد الصحيح، وعلى الرغم من ان اغلب الدراسات التطبيقية⁽¹⁾ حول نفاذ هذه الفرضية جاءت مطابقة لرأي فاكنر في الدول المتقدمة والذي دفع الى اطلاق مصطلح قانون على هذه الفرضية (Wagner's law) ولكنها اعطت نتائج مختلفة في الدول النامية (Brown and Jackson, 1980, p88).

وان هناك نماذج أخرى فسرت هذه الظاهرة مثل نموذج التنمية في زيادة الانفاق العام الذي وضعه (Musgrave. R.A. and Musgrave, 1979, pp 140-142) إذ اكد فيه أن مراحل التنمية الاولى تجعل الحاجة ملحة الى الخدمات الاجتماعية العامة (مثل الطرق والكهرباء والموانئ) والتي يحجم عنها القطاع الخاص لانخفاض مردودها الاقتصادي وارتفاع تكاليفها ، مما يجعل الحكومة مرغمة على توفيرها لتصبح استثمارات القطاع العام الى اجمالي الاستثمارات مرتفعة جداً ثم تبدأ بالانخفاض في المراحل المتقدمة للتنمية الاقتصادية فترتفع مساهمة القطاع الخاص بالتدريج، وربما لا تنطبق هذه الافكار على الدول النامية الا انها بشكل عام تعبر عن حالات مختلفة للتنمية الاقتصادية لعدد من الدول المتقدمة (Coffman, I.J, and mahrs D,s, 1971, p72).

حاول كل من (Peacock and Wisman) توضيح الاتجاه الزمني لمسار الانفاق العام من خلال نموذج محدد يظهر الاثر التعويضي (Displacement effect) اي ان الانفاق العام المتزايد هو السمة الغالبة خلال سنوات الحرب والاضطرابات الاجتماعية والسياسية مما يزيد من فرض الضرائب لتمويل ذلك الانفاق المتزايد، الا ان انتهاء الحروب والأزمات لن يعيد هذا الانفاق الى ما كان عليه

1- لقد حاول العديد من الباحثين وفي دراسات متعددة اختبار نفاذ قانون فاكنر في الاقتصادات المتقدمة منها:

- H. G. Vatter and I. Walker "Real public sector of Employment Growth, Wagner's Law and Economic Growth" public finance, No. 1, 1986, pp (116-135).

- Mahmood Yousefi and S. Abizaden "Growth of state Government expenditures Empirical Evidence from united states "public finance vol. 47, No. 2-1992, pp (322-339).

بسبب سعي الحكومات الى التعمير بل المزيد من الخدمات للتعويض عن معاناة الحروب والاضطرابات والازمات، كما وأن (Colum) فسر التغيير في حجم الانفاق العام بالتغيير في حجم الايرادات العامة من خلال احتساب المرونة (درجة استجابة الانفاق العام لتغيير الايرادات العامة)، وارتفاع قيمة المرونة دليل على الاخذ بمبدأ اولوية الانفاق، اذا ان الايرادات لا تهدف الى تغطية الانفاق، ولا الانفاق محدد في ضوء الايرادات الامر الذي يخلق عجزاً في الميزانية، (C.V.Brown and P.M.Jackson, 1980, p88).

ومن الجدير بالذكر ان الاقتصاديين استخدموا مؤشراً مهماً للتعرف على ظاهرة تزايد الانفاق العام تمثل في (نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي) والذي يعد ايضاً وسيلة مهمة لقياس حجم القطاع العام كمظهر من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

2.1 تحليل واقع الانفاق العام في الاقتصاد الليبي (1990-2009): شهد النصف الاول من عقد التسعينات تراجعاً ملحوظاً في الانفاق العام لتوجه السياسة العامة نحو تخفيف آثار الركود الاقتصادي العالمي في الاقتصاد الوطني عن طريق ترشيد حجم الانفاق العام والعمل على اعادة التوازن بين الايرادات والنفقات وميزان المدفوعات، لاستيعاب الإنخفاض الذي حصل في الايرادات النفطية بسبب التراجع في اسعار النفط، الا ان النصف الثاني من عقد التسعينات شهد تزايداً واضحاً في حجم الانفاق العام للتحسن الذي طرأ على اسعار النفط أولاً والتوجهات الاخيرة للدولة نحو زيادة حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين وقد استمرت الزيادة في هذا الانفاق حتى وصل معدل النمو السنوي المركب (16.2%) خلال السنوات (2007-2009) في حين كان خلال سنوات الدراسة (5.3%).

اما الانفاق الاستهلاكي فهو يسهم في تكوين وتحسين وادامة الهياكل الارتكازية وبما يوفر التسهيلات للقطاعين الخاص والعام ويحفز النشاط الاقتصادي، وانه يساعد في تخفيض اسعار السلع الضرورية خاصة من خلال الدعم والاعانات الاقتصادية التي تمنح لبعض المشاريع لتخفيض تكاليف انتاجها ولتغطية العجز في ميزانياتها لاستمرار الانتاج او لتشجيع التصدير، والملاحظ من الجدول (1) ان نسبة مساهمته في إجمالي الانفاق العام كانت مرتفعة في بداية الدراسة الا انها تناقصت خلال

السنوات الاخيرة لتصل الى أقل قيمة عام (2008) حوالي (26.92%)، حتى اصبح معدل النمو السنوي المركب حوالي (2.4%)، ولعل السبب الرئيس وراء هذا الانخفاض استمرار توجهات الدولة نحو تشجيع القطاع الصناعي وتخصيص الجزء الأكبر من الانفاق نحو الأستثمار سعياً منها نحو تحقيق متطلبات عملية التنمية.

لقد شهد الاقتصاد الليبي توسعاً استثمارياً ملحوظاً إذ تزايدت نسبة مساهمة الانفاق الاستثماري الى اجمالي الانفاق العام لتصل الى (73.08%) كما ان معدل النمو المركب لهذا الانفاق وصل الى (20.89%) للسنوات (2007-2003) وخلال السنوات (2009-2007) وصل إلى (19.6%)، الامر الذي يؤكد توجهات السياسة الاقتصادية للدولة باتجاه رفع نسبة مساهمة القطاعات غير الربعية في (GDP) من خلال زيادة الانفاق الاستثماري (مجموعة باحثين، 1989، ص19).

ومن الجدير بالذكر ان الموازنة العامة (Public Budget) تمثل السياسة المالية التدخلية وتعكس اهدافها من خلال الانفاق الاستهلاكي والاستثماري في ظل الإيرادات العامة التي ترسم معالمها ومكوناتها (ضرائب، رسوم جمارك، حصة نفطية)، فالسياسة المالية التدخلية من خلال (حصة النفط، تغيير حجم الضريبة، تغيير قانون الرسوم الجمركية، الصرف الاجنبي الرسمي، ايقاف المشروعات الاستثمارية المقررة) لا غنى عنها في الاقتصادات النفطية ومنها ليبيا ولكن لمعيار جدواها شرطين الاول ان الانفاق العام مصدره ثروة نامية، والثاني ان لا يعطل التدخل او يتجاوز ادوات السياسة الاقتصادية التلقائية (فائدة، ضرائب نسبية) بل يحفزها عبر الزمن (داغر وسلام، 2007، ص124).

تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والخصم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990 – 2009)

جدول رقم (1)
يوضح تطور الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي وعرض النمو والخصم في الاقتصاد الليبي لسنوات (2009.1990)

YEARS	G	%ΔG	G _c	%ΔG _c / G	GI	%ΔGI	% ΔGI/G
1990	7262.74		3619.30	49.83	3643.43	-----	50.17
1991	6608.33	-9.01	3311.11	50.11	3297.22	-9.50	49.89
1992	7156.25	8.29	3927.08	54.88	3229.17	-2.06	45.12
1993	6804.88	-4.91	4157.18	61.09	2647.70	18.00	38.91
1994	7654.73	12.49	4524.30	59.10	3130.44	18.23	40.90
1995	7582.16	-0.95	4755.87	62.72	2826.29	-9.72	37.28
1996	8623.16	13.73	5124.21	59.42	3498.95	23.80	40.58
1997	9695.24	12.43	5784.76	59.67	3910.48	11.76	40.33
1998	9408.90	-2.95	6702.97	71.24	2705.93	-30.80	28.76
1999	7940.85	-15.60	5484.10	69.06	2456375	-9.21	30.94
2000	8015.57	0.94	4814.05	60.06	3201.53	30.32	39.94
2001	8664.00	8.09	5533.23	63.86	3130.77	-2.21	36.14
2002	9265.28	6.94	4596.40	94.61	4668.89	49.13	50.39
2003	6866.20	-25.89	3577.70	52.11	3288.50	-29.57	47.89
2004	14192.75	106.70	5535.42	39.00	8657.33	163.26	61.00
2005	13995.41	-1.39	5430.82	38.80	8564.59	-1.07	61.20
2006	12216.00	-12.71	5173.71	42.35	7042.29	-17.77	57.65
2007	16848.34	37.92	6486.63	38.50	10361.70	47.14	61.50
2008	18998.92	12.76	5114.04	26.92	13884.88	34.00	73.08
2009	23295.5	22.6	7947.7	34.12	15347.8	10.54	65.88

YEARS	GDP	%ΔGDP	% $\frac{G}{GDP}$	CPI	%ΔCPI	M	%ΔM
1990	28253.4	-----	25.71	54.3	-----	6155.3	
1991	32263.2	14.19	20.48	60.0	10.5	6035.5	-1.9
1992	31459.9	-2.49	22.75	66.4	10.7	6913.2	14.5
1993	30891.8	-1.81	22.17	73.8	11.1	7268.0	5.1
1994	31386.4	1.60	24.40	84.7	14.8	8093.4	11.4
1995	31563.6	0.56	24.02	94.5	11.6	8942.7	10.5
1996	32510.5	3.00	26.40	106.0	12.2	8611.3	-3.7
1997	32707.2	0.61	29.64	120.0	13.2	8998.9	4.5
1998	32843.3	0.42	28.65	126.0	5.0	9639.2	7.1
1999	32636.8	-0.63	24.33	127.9	1.5	10181.4	5.6
2000	33126.8	1.50	24.20	124.2	-2.9	10232.8	0.5
2001	33290.2	0.49	26.02	112.8	-9.2	10011.1	-2.2
2002	33163.6	-0.38	27.93	102.0	-9.6	10537.3	5.3
2003	37423.4	12.84	18.35	100.0	-2.0	10821.2	2.7
2004	39678.8	6.03	35.77	101.3	1.3	1887.4	9.9
2005	44087.2	11.11	31.74	103.9	2.6	15064.2	26.7
2006	46583.6	5.66	26.22	105.5	1.5	17943.3	19.1
2007	48898.0	4.97	34.50	112.0	6.2	25139.5	40.1
2008	50228.7	2.72	37.82	123.7	10.4	37151.4	47.8
2009	49854.3	-0.007	46.73	126.7	2.4	48667.7	30.99

المصدر :

- من إعداء الباحثه بناء على بيانات مصرف ليبيا ليبيا المركزي - النشرات الاقتصادية - اعداد مختلفة. (حيث أن: G
- الانفاق العام، G ، الانفاق الاستهلاكي، G_I ، الانفاق
- معدلات النمو السنوي المركب ومعدل التغير ونسب المساهمة احتسبت من قبل الباحثة الاستشاري، GDP الناتج المحلي الاجمالي، CPI

3.1 مؤشرات الكشف عن ظاهرة تزايد الانفاق العام في ليبيا:

هناك عدد من المؤشرات التي وضعها الاقتصاديون لهذا الغرض من بينها نسبة الانفاق العام الى (GDP) فهي توضح الدور الاقتصادي للانفاق طالما أن (GDP) يمثل الزيادة الحقيقية في السلع الاستهلاكية والاستثمارية المنتجة خلال مدة معينة، لذا فان الانفاق العام يؤدي دوراً مهماً في زيادة القدرة الانتاجية لمختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة الانفاق الاستثماري الذي يمتلك التأثير الاقوى في توسيع الطاقات الانتاجية وتغيير بنية الأقتصاد.

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن معدلات نمو (GDP) خلال سنوات الدراسة اقل بكثير من معدلات نمو الانفاق العام ولاسيما خلال المدة (2007-2009) إذ وصل معدل النمو السنوي المركب لـ (GDP) حوالي (6.16%) في حين كان معدل النمو السنوي المركب للانفاق العام (16.2%) مما يعكس بطء مسارات نمو الناتج ازاء سرعة مسارات نمو الانفاق العام، ومع ذلك تبقى نسبة الانفاق العام الى (GDP) منخفضة، فقد تذبذبت هذه النسبة، ولكنها وصلت الى أعلى معدل لها (46.73%) عام (2009)، من هنا يمكن القول ان الانفاق العام يؤثر تزايداً كبيراً مما يعني ان هذه الظاهرة واضحة في الاقتصاد الليبي.

يمكن الاستفادة من الفرضيات والنماذج التي وضعها بعض الاقتصاديين لتحديد مسارات الانفاق العام، فقد اجريت محاولة لاختبار مدى نفاذ الافكار التي جاء بها الاقتصادي (فاجنر) حول المرونة الداخلية للانفاق العام والتي يفترضها اعلى من الواحد الصحيح في حالة تأثير التطور الاقتصادي في حجم الانفاق العام، وعند تقرير العلاقة اللوغارتمية المزدوجة بين (GDP) وأثره في (G) الانفاق العام تبين ان المرونة كانت اعلى بقليل من الواحد الصحيح⁽¹⁾ الامر الذي يعكس تأثر التطور الاقتصادي

$$\ln G = -1.74 + 1.006 \ln GDP$$

$$t: (-0.576) (5.011)$$

$$R^2 = 0.57 \quad F = 25.40$$

$$D.W = 1.913$$

3- تم التقدير اعتماداً على بيانات ملحق (1) وباستخدام برنامج (Gretle) القياسي.

في الانفاق العام أي أن قانون فاجنر (WAGNER) يمكن ان يعد نافذاً في الاقتصاد الليبي خلال سنوات الدراسة.

وبما ان الإيرادات العامة تمثل الجانب الآخر المقابل للانفاق العام في الميزانية العامة للدولة، فهي وسيلة لتمويلها، لذلك كان لابد ان تكيف النفقات في ضوء الإيرادات لتحاشي العجز في الميزانية، لكن الملاحظ في الحياة العملية، أما أن تكون الميزانية في حالة فائض أو عجز حسب الوضع الاقتصادي للدولة، وبالتالي فان التغير في الانفاق العام قد لا يستجيب بسرعة وبشكل واضح للتغير في حجم الإيرادات كما فسرها (Colum) الذي استخدم مؤشر المرونة (مرونة الانفاق العام للإيرادات)، إذ ان ارتفاع المرونة دليل على سرعة الاستجابة.

وعند اختبار فرضية (Colum) حول أثر الإيرادات العامة من خلال حساب المرونة لأثر الإيرادات العامة في الانفاق العام، فقد تبين ومن خلال تقدير معادلة لوغارتيمية مزدوجة بين الإيرادات العامة كمتغير مستقل والانفاق العام كمتغير تابع أن المعادلة تتمتع بمعنوية احصائية عالية عن طريق مقارنة القيم المحسوبة لـ (t) مع الجدولية، وكذلك ارتفاع قيمة (R^2) المعبرة عن القدرة التفسيرية، وخلو المعادلة من مشكلة الارتباط الذاتي، وان معامل الارتباط المرتفع يوضح قوة العلاقة بين المتغيرين الا ان درجة استجابة الانفاق العام لتغيرات الإيرادات العامة لم تكن عالية لان المرونة اقل من الواحد الصحيح الأمر الذي يعكس ضعف الارتباط بين قرارات الانفاق العام والتغيرات في عائد الإيرادات النفطية.

يمكن القول ان المؤشرات والنماذج كافة التي حاولت ان تفسر تزايد الانفاق العام في ليبيا غير قادرة على التعبير عن مسارات التطور فيه، لان السياسة الانفاقية تخضع لمحددات سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة يصعب الفصل بينها، الا ان الهم من ذلك هو التحري عن ما قد تسببه تغيرات الانفاق العام من اثار في الاقتصاد ولاسيما الاثار التضخمية.

$$\text{LnG} = 4.855 + 0.462 \text{ LnR}$$

$$t: (9.162) (8.113)$$

$$R^2 = 0.8. D.W = 1.89 \quad r = 0.90$$

2. التضخم (Inflation):

2.1 الاطار النظري:

السائد في الادبيات الاقتصادية ان التضخم ما هو الا "ارتفاع حاد وواضح في للأسعار " (الدباغ والجومرد، 2005، ص253)، الا ان هذا التعريف بسيط ومباشر ويترتب عليه الكثير من المشكلات، فالحكم على مدة زمنية على انها مدة تضخم يعتمد بشكل رئيس على الاداة التي استخدمت في القياس خلال المدة محل البحث، ولاسيما ان المؤشر المستخدم هو الارقام القياسية للأسعار، ففي الوقت الذي يعطي فيه الرقم القياسي لسعر الجملة (Wholesale price index) دلائل على أن هناك تضخماً في مدة زمنية معينة، قد ينفي فيها الرقم القياسي لسعر المستهلك (Consumer price index) ذلك في المدة ذاتها، كما ان المخفض الضمني للنتاج المحلي الاجمالي (GDP Deflator) الذي يعد اقرب المقاييس السعريّة الى مفهوم المستوى العام للأسعار لشموله السلع والخدمات النهائية، قد يشير الى ارتفاع الأسعار مما يفرض على الباحثين في هذا المجال ضرورة الاشارة الى الرقم القياسي المستخدم عند الحكم على وجود هذه الظاهرة او عدمها خلال مدة زمنية معينة.

ومن الجدير بالذكر أن هناك معدلاً من الزيادة في الاسعار يعد مقبولاً في ظل مرحلة معينة وضمن مدى زمني معين، فان تجاوزت هذه الزيادة ذلك المعدل وتلك المدة، عندها يقال ان هناك تضخماً لذلك فان التعريف الاكثر قبولاً "أن التضخم ما هو الا ارتفاع المعدل العام للأسعار ارتفاعاً دائماً مستمراً" (الدباغ والجومرد، ص354).

لقد اختلفت وجهات النظر حول اسباب التضخم تاريخياً، الا ان نظرية التضخم ظهرت بشكل واضح منذ ظهور النظرية الكمية وحتى التطورات في منحنى فيليبس، وبالتالي يصعب وضع تفسير وحيد وصحيح للعملية التضخمية، كما ان هناك ترجيحاً لبعض العوامل دون غيرها في ظل الظروف التاريخية (عبد الفضيل، 1982، ص13).

التحليل الاقتصادي الكلي الحديث يستخدم تعبير الصدمات التضخمية (Inflationary Shock) لتوضيح العوامل المختلفة التي تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، الا ان عملية قياس التضخم

يشوبها الكثير من التعقيد لأنها تعالج موضوعاً له تأثيره الواضح في مستوى النشاط الاقتصادي فهناك الكثير من المؤشرات والطرائق التي ارتكزت على الافكار النظرية المتلاحقة، والتي حاولت ان تفسر هذه الظاهرة، إذ استخدمت المؤشرات السعريّة لهذا الغرض، ومن بين المعايير المستخدمة في قياس التضخم المعايير التي استندت الى افكار النظرية الكمية للنقد والتي تتلخص في ان التوسع السريع في عرض النقود هو الذي يسبب التضخم، فمن خلال معادلة (Irving fisher) وهي:

$$M V = P \cdot Q$$

حيث:

M: متوسط كمية النقد في التداول خلال مدة زمنية معينة.

V: سرعة دوران النقود.

Q: حجم المبادلات الاقتصادية (عدد وحدات الناتج).

P: المستوى العام للأسعار (سعر وحدة الناتج).

ففي ظل ثبات سرعة دوران النقود وحجم الناتج، تتولد علاقة طردية بين مستوى الاسعار وكمية النقد، ومع افتراض ان (V) ثابتة فان المستوى العام للأسعار يتحدد عن طريق قسمة كمية النقود المتداولة على حجم الناتج (جوراثيني وستروب، 1999، ص416).

لذلك يمكن تقدير مؤشرات التضخم وحساب معدله اعتماداً على النظرية الكمية للنقد ومن خلال:

1-2-1 معامل الاستقرار النقدي (معيار الضغط التضخمي)، إذ يقارن معدل التغيير في كمية

النقود $\frac{\Delta M}{M}$ ، مع معدل التغيير في اجمالي الناتج $\frac{\Delta Y}{Y}$ ويتمثل من المعادلة الآتية:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

B: معامل الاستقرار النقدي، فالقيمة صفر لهذا المعامل تعبر عن حالة من الاستقرار بعيدة

عن الضغوط التضخمية، والقيمة الموجبة تؤشر حالة واضحة للتضخم، إذ ان هناك قوة شرائية عالية

تفوق المتاح من السلع والخدمات كفيلاً برفع الاسعار بشكل مستمر (تادرس، 1984، ص258).

سرعة التداول النقدي: التي تعبر عن عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد لتسوية المعاملات

الاقتصادية خلال مدة زمنية معينة ومن خلال معادلة فيشر $M V = P.Q$

$$V = \frac{P.Q}{M} \quad \text{تكون سرعة التداول النقدي:}$$

والتي يمكن حسابها من خلال قسمة الحجم الكلي للانفاق النقدي خلال مدة زمنية معينة على متوسط كمية النقد خلال تلك المدة والعلاقة طردية بين تزايد سرعة تداول النقود وارتفاع معدلات التضخم (مع ثبات المتغيرات الاخرى) (زكي، 1980، ص161)، والان يطرح التساؤل الاتي:

ماذا لو انخفضت سرعة التداول النقدي؟ هل يتراجع معدل التضخم؟

في حالة افتراض ثبات سرعة التداول النقدي يمكن الاستعانة بمعادلة فيشر:

$$M V = P.Q \quad \text{، ومن خلال حساب معدلات النمو لمتغيرات المعادلة}^{(1)}$$

$$\Delta M + \Delta V = \Delta P + \Delta Q$$

$$\Delta M + \Delta V = \Delta Y$$

$$\therefore \Delta V = \Delta Y - \Delta M$$

وهو يعني ان معدل تغير سرعة تداول النقود يساوي معدل تغير الناتج المحلي الاجمالي

بالاسعار الجارية مطروحاً منه معدل كتلة النقود (الكسواني، 1996، ص467).

$$\frac{dLnM}{dt} + \frac{dLnV}{dt} = \frac{dLnP}{dt} + \frac{dLnQ}{dt} \iff LnM + LnV = LnP + LnQ \dots \dots \dots (1)$$

1-2-2 معيار الإفراط النقدي:

استند هذا المعيار الى النظرية الكمية للنقود المعاصرة التي اكدت ان التغير في نصيب

الوحدة المنتجة من كمية النقود هو الذي يحدث التغير في مستوى الاسعار، لأن استقرار المستوى

العام للاسعار في المدة الطويلة لا يتحقق الا بتحديد (الحجم الامثل لكمية النقود) حسب ما جاء به ميلتون فريدمان (وهو الحجم الذي يلغي معدل تغيره الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج القومي، ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها للحفاظ على مستوى الاسعار السائدة في فترة الأساس)، اي ان القوى التضخمية تتسبب لارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن (حجمها الامثل) مما ينشأ عنه افراط نقدي يؤدي الى ارتفاع تضخمي في الاسعار (تادرس، 1984، ص258).

لقد اقترح د. رمزي زكي صيغة لحساب كمية النقود الزائدة (زكي، مرجع سابق، ص172).

$$MEXT = M_t - \alpha_0 GDP$$

اي الفرق بين كمية النقود المتداولة (M_t) وكمية النقود المثلى اللازمة لاستقرار الاسعار، والتي تحسب من خلال ترجيح الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بمتوسط ثابت لنصيب وحدة الناتج من النقود ($\alpha_0 Y_t$)، حيث:

$MEXT$: تمثل حجم الافراط النقدي الفائض عن المستوى الامثل لكمية النقود.

α_0 : متوسط نصيب وحدة الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود في سنة الاساس عند

مستوى سعري معين.

Y_t : الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالاسعار الثابتة.

وتحسب نسبة الافراط النقدي من خلال قسمة حجم الافراط النقدي على الناتج المحلي الاجمالي

$$\frac{M_t - \alpha_0 GDP}{GDP} = \text{نسبة الافراط النقدي}$$

3-2-1 حساب التضخم من سعر وحدة الناتج:

ويتمثل سعر وحدة الناتج المحلي (بالاسعار الثابتة) بقسمة كمية النقود (M) على الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة، حيث ان معدل زيادة سعر وحدة الناتج في وحدة الزمن يساوي معدل التضخم مع افتراض ثبات سرعة التداول النقدي، ويقاس معدل التضخم من خلال معادلة

نصف لوغارتمية تمثل انحدار سعر وحدة الناتج على الزمن $Log \frac{M}{GDP} = \alpha + BT$ (الكسواني، مرجع سابق، ص465).

2.2 تحليل واقع بعض المؤشرات السعريّة في الاقتصاد الليبي:

ان ارتفاع أسعار السلع والخدمات يؤدي الى تآكل القوة الشرائية للنقد، مما يعني أن ظاهرة التضخم تنعكس بشكل مباشر على أسعار السلع والخدمات، وبسبب تعدد السلع والخدمات، وتنوع الأسعار والأسواق واختلاف العادات الاستهلاكية ومستويات الدخل، لذلك لجأ الإحصائيون الى استخدام المؤشرات السعريّة كالأرقام القياسية لسعر الجملة والرقم القياسي لسعر المستهلك والمخفضات الضمنية.

ويعد الرقم القياسي لسعر المستهلك *Consumer Price Index (CPI)* من أكثر المؤشرات استخداماً إذ يعبر التغيير في هذا الرقم عن اتجاهات التضخم والتي تباينت بشكل واضح ولاسيما خلال السنوات الاخيرة التي شهدت ارتفاعاً في معدلات التضخم خاصة في الدول النامية، وقد تركز الارتفاع خاصة في أسعار السلع الغذائية والوقود، التي تشكل وزناً نسبياً كبيراً في الرقم القياسي لسعر المستهلك مما زاد من الضغوط التضخمية، فقد وصل معدل التضخم في الدول النامية الى حوالي (5.9%) عام (2007)، ووصل في امريكا الى (2.7%) ومنطقة اليورو (2%) ولعل دول الشرق الاوسط استحوذت على النصيب الاكبر فقد قدر معدل التضخم بحوالي (10.8%)، وقد نسب ارتفاع أسعار الغذاء الى الاستخدام المتزايد للمنتجات الزراعية في انتاج الوقود الحيوي، كذلك الاوضاع المناخية السيئة في العديد من الدول والذي كان سبباً وراء ارتفاع متوسط التضخم في أسعار الغذاء وأسهم بما يزيد على $\frac{1}{3}$ التضخم في العالم (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2008، ص48). شهد الاقتصاد الليبي خلال سنوات التسعينات معدلات مرتفعة للتضخم من خلال متابعة الرقم القياسي للأسعار الذي وصل عام 1997 الى حوالي (14%) ثم تراجع بعد ذلك الا انه عاود الارتفاع مرة اخرى ليصل عام (2007) الى (6.2%) و (10.4%) عام (2008)، في حين تراجع

هذا المعدل عام 2009 ليصل الى (2.4%) بسبب الركود العالمي وانخفاض اسعار النفط وبالتالي تراجع معدل التغير للانفاق العام من 37.92% عام 2007 الى 22.6% عام 2009. ومع ذلك يمكن القول ان السلة السلعية والخدمية التي يتم احتساب التضخم على اساسها لترجيح وزن السلع والخدمات والتي تتسم حركة اسعارها بالبطء هي التي تعبر بصدق عن المعدل الحقيقي للتضخم وبالتالي فان عدم الدقة يجعل معدل التضخم اقل بكثير من الواقع، كما ان اختلاف سنوات الاساس التي تحسب على اساسها الارقام القياسية له تأثير في تباين هذه الارقام، لذلك كان لا بد من استخدام طرائق حسابية ومعايير اضافية لتحديد معدل التضخم، لما لهذه الظاهرة من اثار اقتصادية واجتماعية كبيرة.

2.3 الكشف عن ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي:

هناك رأي شائع يشير الى ان التضخم ما هو الا ظاهرة نقدية (*Monetary Phenomenon*)، وهو كان وما زال محور نقاش وجدل مستمر بين الاقتصاديين، الا ان الاقتصادي (M. Friedman) والمدرسة النقدية الحديثة ومعظم الاقتصاديين المعاصرين من المدارس الاخرى يرون انها ظاهرة نقدية في كل مكان وزمان (الدباغ والجومرد، مرجع سابق، ص374). ويمكن اختبار هذا الرأي واثباته أو نفيه حول ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي ومن خلال بعض السنوات في اطار مدة البحث إذ يتبين من الجدول رقم (1) ان مسار تطور عرض النقود (*M*) ومعدل التضخم (*A*) يسير في اتجاه واحد.

الجدول (2) يوضح حساب معامل الاستقرار النقدي لبعض سنوات البحث، إذ تذبذبت قيمته بين السالب (الذي يعني عدم وجود التضخم) والموجب (الذي يشير الى وجود ضغوط تضخمية) متفاوتة حسب قيمة المعامل (*B*)، وقد اشارت النتائج الى ان السنوات التي اعطت قيمة سالبة اقل من السنوات التي اعطت قيمة موجبة ولاسيما خلال المدة (2004-2009)، مع ارتفاع اسعار النفط وظهور بوادر الازمة المالية العالمية، الا ان عام (2009) شهد معامل الاستقرار النقدي فيه انخفاضاً

بسيطاً، الامر الذي يعني تراجع التضخم إذ سادت الاقتصاد العالمي موجة من الركود الاقتصادي انسحبت آثارها نسبياً على الاقتصاد الليبي.

جدول رقم (2)

معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي

B	$\Delta M1M$	$\Delta GDP1G$	(M)	GDP(2003=100)	السنوات
15.5	14.5	-1.0	6913.2	24068	1992
-3.8	0.5	4.3	10232.8	27135	2000
3.8	9.9	6.0	1188704	39679	2004
15.6	26.7	11.1	15064.2	44087	2005
13.4	19.1	5.7	17943.3	46584	2006
35.1	40.1	5.0	25139.5	48898	2007
45.1	47.8	2.7	37151.40	50228.2	2008
31.69	30.99	-0.7	48667.7	49854.3	2009

المصدر: الاعمدة (1-2) جدول رقم (1)، المعامل (B) احتسب من قبل الباحثة على وفق الصيغة المشار اليها في الجزء النظري

فقد تراجع حجم (*GDP*) بمعدل بلغ حوالي (0.7%) بسبب انخفاض اسعار النفط وتراجع حجم الناتج النفطي الذي وصل معدل نموه السنوي (7.7-) عام 2009 عن عام 2008.

وعند تقدير دوران النقود يتبين من الجدول رقم (3) انها كانت منخفضة عام 1992 وصلت الى (1.3) ولم تشهد تغيراً واضحاً خلال سنوات الحصار (1992-1999)، الا انها تزايدت وبشكل كبير خلال السنوات 2004-2007 لارتفاع اسعار النفط وتزايد الايرادات العامة ومن ثم النفقات العامة مخلفة وراءها ارتفاعاً كبيراً في الاسعار بدأت حدته بالانخفاض تدريجياً بعد عام 2007.

جدول رقم (3)
سرعة التداول النقدي في الاقتصاد الليبي

مليون دينار

السنوات	GDP (1)	M (2)	$V = \frac{GDP}{M}$ (3)
1992	9231.9	6913.2	1.3
2000	17775.7	10232.8	1.7
2004	48159.0	11887.4	4.1
2005	66342.9	15064.2	4.4
2006	76203.2	17943.3	4.3
2007	93178.4	25139.5	3.7
2008	116804.5	37151.4	3.1
2009	86288.9	48667.7	2.12

المصدر: الاعمدة (1-2)، مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية اعداد مختلفة (V) احتسبت من

قبل الباحثة

إن استقرار الأسعار يقتضي أن يكون هناك بعض التوازن بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وكمية النقود في الاقتصاد التي يتم بواسطتها تداول ذلك الناتج، لذلك يستخدم معيار الافراط النقدي لتحديد كمية النقود الفائضة عن ما يسمى بالمستوى الامثل الذي يحافظ على الاستقرار السعري وهو يعني ضرورة حساب الحجم الأمثل كمية النقود، وقد استخدمت سنة 2003 كأساس، وتم احتساب قيمة المعامل (α_0) من خلال قسمة (GDP) في سنة 2003 (37423.4) على (M) في السنة نفسها (10821.2)، والتي بلغت (0.29)، والجدول رقم (4) يوضح تقديرات حجم الافراط النقدي في الاقتصاد الليبي لبعض سنوات البحث، فقد تزايد بشكل واضح ابتداءً من عام 2005 واستمر بالتزايد خلال السنوات 2005-2009.

جدول رقم (4)

حجم الإفراط النقدي في الاقتصاد الليبي

نسبة الإفراط النقدي	$M-\alpha_0 GDP$ (2) الإفراط النقدي	$(\alpha_0 GDP)$ (1) حجم النقود الامثل	السنوات
-0.2	-46.2	6959.4	1992
8.8	2386.6	7846.2	2000
1	414.0	11473.4	2004
5.3	2316.2	12748.0	2005
9.6	4473.3	13470.0	2006
22.5	11000.3	14139.2	2007
45.05	22628.5	14522.9	2008
68.62	34210	14457.7	2009

المصدر: احتسب من قبل الباحثة استناداً الى البيانات الواردة في الجدول رقم (1).

الواضح من الجدول (4) أن هناك فوائض في السيولة عن حاجة الاقتصاد الليبي، إلا ان السنوات الاخيرة ومع ارتفاع اسعار النفط وظهور الازمة المالية العالمية شهدت ارتفاعاً كبيراً في هذه الفوائض التي كانت سبباً وراء دفع تغيرات الاسعار باتجاه متزايد.

ولو طرح التساؤل: هل العوامل الخارجية (أي ما يحدث في الاقتصاد العالمي من ملابسات وازمات) انسحبت اثارها على الاقتصاد الليبي وكانت سبباً في نقل التضخم العالمي الى الاقتصاد المحلي بما يسمى بالتضخم المستورد؟ ان الاجابة يمكن ان يوضحها الجدول الاتي:

جدول رقم (5)

(مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي الليبي)

(مليون دينار ليبي)

السنوات	(1) الواردات 2003=100	(2) الواردات GDP	(3) معدل التضخم العالمي	(4) التضخم المستورد 3×2=	(5) التضخم المحلي	6=5/4
1992	3703.4	0.154	5.7	0.88	10.7	0.082
2000	2918.2	0.108	-34.0	-3.672	-2.9	1.27
2004	6800.0	0.171	41.8	7.14	1.0	7.14
2005	5284.7	0.119	-3.0	-0.357	3.0	-0.119
2006	4850.1	0.104	5.2	0.541	1.4	0.386
2007	4460.3	0.091	11.1	1.010	6.2	0.163
2008	4813.3	0.096	2.1	0.202	10.4	0.019
2009	15957.8	0.32	1.0	0.320	2.4	0.13

المصدر: العمود (1). مصرف ليبيا المركزي النشرات الاقتصادية، اعداد مختلفة، العمود (3) صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.

يلاحظ من البيانات في الجدول (5) ان نسبة الواردات بأسعار عام 2003 كانت أقل من 20%، اي درجة مساهمة منخفضة في (*GDP*)، كما وأن معدل التضخم المستورد كان سالباً عام 2000 بسبب سلبية معدل التضخم العالمي، في حين سجل التضخم المستورد معدلاً مرتفعاً عام 2004 لارتفاع معدل التضخم العالمي، وقد شكل نسبة عالية من التضخم المحلي ثم تراجعت هذه النسبة بشكل كبير وانخفض معدل التضخم المستورد، في حين استمر معدل التضخم المحلي بالتزايد، مما يعكس دور العوامل الداخلية (العرض النقدي) في إحداث الموجات التضخمية في الاقتصاد الليبي . جميع المعايير السابقة المستخدمة في قياس التضخم اكدت الدور المهم للعرض النقدي.

3. العلاقة بين الانفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي:

(1-3) عند متابعة دور الانفاق في تعميق أو تقليص ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي، تجري مقارنة معدلات النمو السنوي المركب لمتغيرات البحث للتعرف على اتجاهات نموها هل هي في نسق واحد أم أنها تسير في اتجاهات مختلفة؟

جدول رقم (6)

معدلات النمو السنوي المركب للانفاق العام والنواتج المحلي الاجمالي
وعرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي

CPI	M	GDP	GI	G _C	G	المتغيرات السنوات
3.2	8.5	2.7	7.4	2.4	5.3	2009-1990
10.02	5.2	0.90	-1.09	6.82	3.87	1999-1992
2.67	20.98	6.95	20.89	11.22	16.5	2007-2003
0.97	33.02	6.16	19.6	10.16	16.5	2009-2007

المصدر: احتسب من قبل الباحثة استناداً الى البيانات الواردة في الجدول رقم (1) وبأستخدام المعادلة $(Y=Ae^{rt})$ حيث Y : الظاهرة، t : الزمن، e : اساس اللوغاريتم الطبيعي، r : معدل النمو السنوي المركب.

الجدول رقم (6) يوضح مقارنة مبسطة بين معدلات النمو السنوي المركب لمتغيرات البحث خلال مدد زمنية مختلفة.

المدة 2009-1990 وهي تمثل مدة البحث، إذ يلاحظ ارتفاع معدل النمو لعرض النقود فقد وصل الى 8.5%، ويعزا هذا الارتفاع لزيادة الانفاق العام الاستثماري الذي وصل معدل نموه الى 7.4% الذي فاق القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي، الامر الذي حفز على ظهور الموجات التضخمية حتى وصل معدل النمو السنوي المركب للرقم القياسي للأسعار الى 3.2% فالفجوة بين معدل نمو (GDP) ومعدل نمو العرض النقدي كفيلا بأن تزيد من حدة التضخم.

شهدت المدة 1992-1999 الحصار الاقتصادي الذي فرض على الاقتصاد الليبي، إذ تزايد حجم الانفاق الاستهلاكي العام من خلال تقديم الاعانات والدعم للسلع الاستهلاكية، في حين تراجع حجم الانفاق الاستثماري وتوقفت العديد من المشروعات، وأسفر ذلك عن تراجع معدل نمو العرض النقدي الا ان معدل نمو (GDP) كان اقل، مخلفاً وراءه معدلاً مرتفعاً للتضخم وصل معدل نموه الى 10.02%.

اما المدة 2003-2007 التي تعد سنوات ازدهار في أسعار النفط، فقد شهدت انفاقاً عاماً متزايداً (استهلاكياً واستثمارياً) إذ وصل معدل نمو الانفاق العام الى 16.5% وتزايد معدل نمو عرض النقود الى 20.28% الا ان التزايد في معدل نمو (GDP) هو الذي قلص من حدة التضخم فضلاً عن ان هذه المدة تمثل المدة التي تحرر فيها سعر الصرف.

المدة الاخيرة تمثلت في سنوات بروز الازمة المالية العامة وضغوطها التضخمية ولا سيما في عام 2008 إذ وصل معدل التضخم اقصاه 10.4% في الوقت الذي تزايد معدل نمو عرض النقود ليبلغ معدل نموه السنوي 47.8%، في حين لم يتجاوز معدل نمو (GDP) 2.7%، وقد تميز عام 2009 بتراجع واضح في معدل التضخم بسبب الركود الذي يعم العالم.

2.3 اختبار العلاقة السببية بين الانفاق والتضخم في الاقتصاد الليبي:

من التحليل السابق اتضح أن هناك تقارباً في مسارات نمو الانفاق العام والتضخم في الكثير من السنوات، وقد كان من الضروري التعرف على اتجاه هذه العلاقة، فالتغير في أي منهما سيؤدي الى التغير في مجال الآخر.

وقبل البدء باختبار السببية، وسيتم فحص مدى سكون ($Stationary$) متغيرات البحث عن طريق اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ($Augmented Dickey$ Fuller) والذي يتضمن تقدير المعادلات القياسية الآتية: (Charemaz and Deadman, 1992,) (p149).

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum P_j \Delta Y_{t-j} + \epsilon_t \dots\dots\dots (1)$$

$$\Delta Y_t = \alpha + \lambda Y_{t-1} + \sum P_j \Delta Y_{t-j} + \epsilon_t \dots\dots\dots (2)$$

$$\Delta Y_t = \alpha + BT + \lambda Y_{t-1} + \sum P_j \Delta Y_{t-j} + \epsilon_t \dots\dots\dots (3)$$

حيث:

Y_t : السلسلة الزمنية المراد اختبارها.

Δ : الفروق الاولى للسلسلة الزمنية.

α, B, λ, P : المعالم المقدرة.

ϵ_t : الحد العشوائي (حد الخطأ بعد التقدير).

وللتأكد من وجود جذر الوحدة أو عدمه (تحديد استقرارية السلاسل الزمنية) من الضروري اثبات أو

رفض الفرض الاتي:

فرضية العدم: السلسلة غير مستقرة: H_0

$$P=1 \quad \lambda=0$$

الفرضية البديلة: السلسلة مستقرة: H_1

$$P < 1 \quad \lambda < 0$$

جدول رقم (7)

اختبار جذر الوحدة لبيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الانفاق والتضخم وعرض النقود

المعادلة الثالثة III		المعادلة الثانية II		المعادلة الاولى I		المتغيرات	
المستوى الفرق الاول	المستوى الفرق الاول	المستوى الفرق الاول	المستوى الفرق الاول	المستوى الفرق الاول	المستوى الفرق الاول		
1 st -d:	Level	1 st -d:	Level	1 st -d:	Level		
-4.57	-4.532	-3.85	-3.83	-2.699	-2.699	القيم الحرجة %1 %5 %10	
-3.69	-3.673	-3.04	-3.029	-1.961	-1.961		
-3.28	-3.277	-2.66	-2.655	-1.606	-1.606		
-5.53 *	0.933	-4.73 *	2.590	-4.135 *	1.768	G	1
-5.614	-2.747	-5.862 *	-1.807	-5.659 *	1.039	G _C	2
-5.006 *	-0.897	-4.44 *	2.604	-3.988 *	1.77	GI	3
-2.333	-3.264	-2.043	-2.727 ***	-1.970 **	0.324	P	4
2.278	-2.117	-0.107	1.975	0.385	-2.2715 *	M	5

المصدر: احتسبت باستخدام برنامج (Eviews). حيث ان G الانفاق العام، G_C الانفاق الاستهلاكي، GI

الانفاق الاستثماري، P الرقم القياسي لسعر المستهلك، M عرض النقود.

* معنوية عند مستوى دلالة 1%

** معنوية عند مستوى دلالة 5%

*** معنوية عند مستوى دلالة 10%.

تشير النتائج الواردة في الجدول (7) الذي يبين اختبار جذر الوحدة لمتغيرات البحث، أن

جميع المتغيرات (M , G , G_C , GI , P) مستقرة عند الفرق الاول عدا سلسلة عرض النقود (M)

استقرت في المستوى بتباطؤ لاربع مدد زمنية.

وحيث أن الهدف من هذا البحث التحقق من اتجاه العلاقة بين الانفاق والتضخم في الاقتصاد الليبي، لذلك سيتم استخدام نموذج جرانجر البسيط للسببية (*Granger-causality model*) (Granger) (1969) حسب النموذج (B. Sahni and Singh, 1984, p359):

$$Y_t = b_0 + \sum_{j=1}^n a_j X_{t-j} + \sum_{j=1}^m b_j Y_{t-j} + \varepsilon_{1t}$$

$$X_t = c_0 + \sum_{j=1}^p c_j X_{t-j} + \sum_{j=1}^q d_j Y_{t-j} + \varepsilon_{2t}$$

حيث: ($\varepsilon_1, \varepsilon_2$) حدان عشوائيان بمتوسط عشوائي ذي تباين ثابت (n, m, p, q) تعبر عن الفجوة الزمنية، وتعتمد نتائج الاختبار على الفرضيات الموضوعية وهي:

- قبول فرضية العدم ($a_j = 0, d_j = 0$) ويعني ان هناك علاقة سببية بين (Y_t, X_t).

- قبول فرض العدم ($a_j = 0$) يعني أن X_t لا تسبب Y_t وإنما العكس.

- قبول فرض العدم ($d_j = 0$) يعني أن Y_t لا تسبب X_t وإنما العكس.

ولتحديد اتجاه السببية تقدر المعادلتان (1)، (2) باستخدام (*OLS*) ومن ثم تحتسب قيمة (F) كما يلي:

$$F = \frac{(E_m - E_i)/P}{E_i/n - 2p - 1}$$

$$n - 2p - 1$$

حيث E_m : مجموعة مربعات الأخطاء في الصيغة المقدر.

$$Y_t = a_0 + \sum B_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

E_i : مجموعة مربعات الأخطاء في الصيغة العامة.

P : عدد الفجوات الزمنية.

n : عدد المشاهدات.

بعد ذلك تتم مقارنة (F) المحسوبة مع الجدولية فإذا كانت المحسوبة أكبر يقبل الفرض البديل أي أن المتغير المستقل يسبب التغير في المتغير التابع.

ويلاحظ من الجدول رقم (8) الذي يوضح نتائج اختبار السببية لجوانجر:

جدول رقم (8)

نتائج اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق العام وعرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي

إحصائية (F)		اتجاه السببية	
*11.9727		$M \leftarrow G$ (1) $G \leftarrow M$	
2.05689			
1.2659		$M \leftarrow P$	
**3.7327		$P \leftarrow M$	
*8.899		$M \leftarrow G_C$ (3)	
0.05676		$G_C \leftarrow M$	
*6.65850		$P \leftarrow G_C$ (4)	
3.17717		$G_C \leftarrow p$	
*معنوية عند مستوى دلالة 1%	6.23	1%	القيم الحرجة لـ (F)
**معنوية عند مستوى دلالة 5%	3.63	5%	

المصدر: احتسب باستخدام برنامج Eviews

إن التغير في حجم الإنفاق العام يسبب تغيراً مباشراً في عرض النقود فقد جاءت (F) معنوية، حيث أن السياسة التوسعية التي تسود الاقتصاد الليبي بعد الدخول في مرحلة الانفتاح على العالم، والتحسين في أسعار النفط، ونمو الاحتياطي الأجنبي، كذلك التوسع في حجم الإنفاق العام كل ذلك أدى إلى التوسع في عرض النقود، الأمر الذي دفع بالاقتصاد الليبي إلى التضخم.

الأهم في هذا الجانب المبالغ النقدية التي تنفقها الخزنة العامة لإشباع الحاجات العامة سواء للحصول على سلع وخدمات لتسيير المرافق العامة أو لدفع الأجور والمرتببات ومنح المساعدات والإعانات، وجميعها تعد نفقات استهلاكية من شأنها أن تدفع بالعرض النقدي للتوسع ومن ثم زيادة للتضخم، حيث جاءت (F) معنوية باتجاه تأثير الإنفاق الاستهلاكي العام في عرض النقود، وتأثيره في رفع الأسعار وخلق موجات تضخمية في الاقتصاد.

الخلاصة:

أن سعي الدول وتنفيذ أهدافها الاقتصادية التنموية محاولة منها لتحسين مستوى معيشة مواطنيها وفي إطار التبادل والترابط الداخلي والخارجي للعلاقات الاقتصادية، ومن خلال أدواتها الرئيسية (الانفاق العام) فإنها قد تصاب بظاهرة التضخم (الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار) كونه يواكب عملية النمو الاقتصادي.

لقد أظهرت نتائج الدراسة والتحليل لمتغيرات البحث وضمن المدة الزمنية (1990-2009)، إن مسارات نمو الإنفاق العام بشقية الاستهلاكي والاستثماري كانت في تزايد، صاحبها تزايد واضح في معدلات نمو الكتلة النقدية بشكل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي جعل الطلب الكلي المتزايد لا يتناسب مع العرض الكلي المحدد، وكانت حصيلة هذه الاختلالات تزايد الرقم القياسي للأسعار بمعدل موجب وصل أقصاه عام 2008 إلى (10.4%)، ويمكن الإشارة هنا وعلى الرغم من كل ما ورد من آراء حول تبرير التضخم بأنه تضخم مستورد، إلى سبب ارتفاع الأسعار في العالم وسياسة الانفتاح الاقتصادي التي سادت في الاقتصاد الليبي، إلا أن التضخم المستورد لم يسهم إلا بنسبة بسيطة من حجم التضخم المحلي وبالتالي فإن العوامل الداخلية المرتبطة بالسياسات المالية والنقدية المحلية أسهمت في خلق الموجات التضخمية أكثر من آثار التقلبات الاقتصادية الدولية. لذلك توصي الدراسة بضرورة مراجعة السياسات المالية والنقدية، بما يكفل ترشيد الانفاق العام لاسيما الاستهلاكي، وتقليص العرض النقدي بما يتلائم مع حجم المعروض السلعي لكبح جماح التضخم.

المصادر والمراجع

أولاً: العربية

1. الجراح، محمد بن عبدالله- مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الاول، 2011.
2. جوارتيني، جيمس وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص (الرياض دار المريخ للنشر 1999).
3. داغر، محمود وسلام الشامي، تحليل العلاقة بين القطاعين العام والخارجي في ليبيا، "مجلة الساتل"، ع 3 الكانون الأول/ ديسمبر 2007 السنة الثانية.
4. الدباغ، أسامة بشير وأثيل الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي (الأردن، دار المناهج، 2005).
5. زكي، رمزي، مشكلة التضخم في مصر (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980).
6. صندوق النقد الدولي- التقرير السنوي، اعداد مختلفة.
7. عبد الفضيل، محمود، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1982).
8. عجمية محمد، وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1985).
9. العلي، احمد ابراهيم، التضخم بين متغيرات الاقتصاد الحقيقي والتحليل النقدي، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، حزيران، 2011.
10. الكسواني، ممدوح الخطيب، قياس التضخم وتحليل بنيته في سوريا "مجلة جامعة الملك سعود" المجلد 8، العلوم الإدارية، الرياض، 1996م.
11. مجموعة باحثين، إستراتيجية التنمية وأهداف الخطط، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، و6-1989 (بنغازي، الدار الجماهيرية، 1989).
12. محمد، خليل عبد الكريم محسن- تطور حجم الانفاق العام وأثره على التضخم في العراق للمدة (1990-2009)، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، 2011.
13. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية القاهرة، الأهرام، 2008.
14. مصرف ليبيا المركزي- النشرات الاقتصادية، اعداد مختلفة.
15. نيربي، محمد، المالية العامة والتقلبات الاقتصادية والنمو الاقتصادي والسياسة المالية (جامعة حلب، 1974).

ثانياً: الأجنبية

1. *C. V. Brown and P. M. Jackson – public sector Economics (Oxford, Martin Robertson. Oxford, 1980).*
2. *Coffman I. J. and Mahars. D. S. The Growth of public Expenditure in Selected Developing nations "public finance, no. 1. 1971".*
3. *H. G. vatter and I. walker. Real public sector and Employment Growth Wagner's law, Economic Growth "public finance, no.1, 1986".*
4. *Lacivita and Fredson- Deference spending and Economic Growth an alternative approach to the causality "Journal of Development Economics", vol. 35, 1991.*
5. *Mahmood Yousefi and S. Abizaden- Growth of state Government expenditure Empirical Evidence from united states, "public finance" vol. 47, no. 2,1992>*
6. *Musgrave R. A. and Musgrave, public finance in theory and practice (New York, McGraw Hill, 1979).*
7. *W. Charemza and D. Deadman- New direction in econometric practice (England, Edward Elgar, 1992).*